المرونة الامريكية في اعتماد قرار مجلس الامن 1409 ثمنه تصلبا في قرار متوقع

بشأن اسلحة الدمار الشامل العراقية وعودة المفتشين الدوليين غسان العطية

بعد مضي يومين فقط على صدور قرار مجلس الامن 1409 (14 آيار 2002) جاء رد بغداد بالموافقة، في حين لم تستجب الاخيرة لقرار 986 الذي عرف فيما بعد بالنفط مقابل الغذاء الا بعد 18 شهراً.

السبب ليس الخوف من ضربة امريكية مرتقبة، بل لان القرار حقق لبغداد خطوة بل قفزة كبيرة في طريق رفع الحظر، وبالتالي وضع اليد على عوائد النفط المصدر.

اعتبر الرئيس الامريكي جورج بوش الابن ابان حملته الانتخابية بان العقوبات باتت اشبه بالجبنة السويسرية من كثرة الخروقات، وكانت اول مبادرة للادارة الجديدة هو الترويج لما عرف بـ "العقوبات الذكية". فقد جال كولن باول وزير الخارجية الامريكية قبل عام الشرق الاوسط، ليس لحل القضية الفلسطينية وانما لاقناع دول الجوار وبالذات (سوريا والاردن وتركيا) بالمشروع الامريكي المعروف بالعقوبات الذكية، الذي في جوهره حرمان النظام العراقي من مصادر التمويل عبر التهريب (النفط خصوصاً) التي تتراوح بين 2 الى 3 مليار دولار سنوياً، وتشديد الرقابة على استيراد المواد المحظورة على العراق، مع بقاء عوائده النفطية الاخرى تحت اشراف الامم المتحدة.

ان ذكاء العقوبات "الذكية" هو في خسارة صدام حسين جهود سنوات من الاستثمار المالي والنفطي في دول الجوار من اجل خلق حالة من الاعتماد على النفط والتجارة مع العراق، وبالتالي كسر العقوبات وتأهيل النظام العراقي.

ولكن حرمان بغداد من مصادر التمويل خارج رقابة الامم المتحدة لا يتحقق الا بتعاون دول الجوار، وان نجاح واشنطن في كسب تعاون كل او معظم هذه الدول، يعني عمليا تحول هذه الدول الى المواجهة مع صدام، خاصة اذا ما نفذ الاخير تهديده بقطع النفط عنها. ولكن كسب تعاون دول الجوار كان ولا يزال مرهوناً باستعداد واشنطن تعويض هذه الدول عن خسارتها المالية والاقتصادية من جهة، اضافة الى شراء التأييد الروسي، واكثر من ذلك استعداداً لمواجهة عسكرية مع بغداد.

وفي كل الاحوال لم تكن واشنطن مهيئة لذلك، فتراجعت عن العقوبات الذكية، لتدخل في مفاوضات طويلة مع اعضاء مجلس الامن، وروسيا تحديدا، من اجل صيغة جديدة انتهت بقرار 1409 الاخير.

ولكن الاجماع الاخير في مجلس الامن الذي اعتبرته واشنطن نصراً، كان له الثمن التالي:

- بموجب قرار مجلس الامن 1284 (17/12/1999) ربطت التنازلات الامريكية بشأن العقوبات بعودة المفتشين الدوليين بصيغتها الجديدة (انموفيك) للعراق. بينما قدم القرار 1409 كافة الاغراءات المذكورة في القرار 1284 وزاد عليها، ولكن دون ربطها بعودة المفتشين الدوليين. كماجدد العمل بمذكرة التفاهم لمدة ستة اشهر اخرى دون ان يطالب بغداد بأي التزامات اضافية.

- بررت واشنطن صدور القرار 1284 و"تنازلاتها" بحجة تجريد النظام العراقي من التذرع بـ "معاناة الشعب العراقي"، وها هي تكرر الشيء ذاته، الامر الذي يؤكد نجاح بغداد في استغلال العقوبات في كسب العطف الاقليمي والدولي، وسيبقى يستغلها ما دامت عوائد النفط تخضع لاشراف الامم المتحدة.

- بموجب القرار 1284 كان المفروض وضع لائحة بالمواد الانسانية التي يسمح بدخولها للعراق دون مراجعة لجنة العقوبات، بينما القرار 1409 اطلق الصادرات المدنية للعراق كافة وليس الغذاء والدواء فقط، وحصر المواد ذات الاستخدام المزدوج في لائحة خاصة تتطلب المراجعة. ورغم ان اللائحه تقع في 332 صفحة الا انها تضم موادا (ملابس للغطس وغيرها) التي لا يتوقع اصلا حاجة العراق اليها.

- القرار الجديد ترك امر النظر في العقود العراقية بلجنة الامم المتحدة (انموفيك)، ووكالة الطاقة الذرية، التي يتوجب عليهما البت في العقود في غضون عشرة ايام، وفي حالة الشك بوجود مواد مزدوجة الاستخدام ترفع الى لجنة العقوبات (لجنة 661) المكونة من اعضاء مجلس الامن للنظر فيها، وحتى هذا لايعني رفضا تلقائياً.

- سيتم بموجب القرار الجديد تجميد سلعا وليس عقودا بكليتها اذا ما نشأت شكوك عسكرية بشأنها، بحيث ان الاعتراض على سلعة في عقد ما لن يحول دون شحن كل السلع المدنية الاخرى في العقد الى العراق بانتظار الموافقة على السلع موضوع الاعتراض.

- بموجب مشروع العقوبات الذكية كان المفروض تعاون دول الجوار في فرض نظام تفتيش حدودي بالتعاون مع الامم المتحدة لضمان عدم التهريب، ولكن القرار الجديد اكتفى بترك الامر للدول المعنية، اي استمرار الوضع الراهن. فسورية لا تزال تعتبر النفط العراقي المصدر عبر سورية (بحدود 150 الف برميل يوميا) هو لاغراض الفحص الفني!! وكان ثمن الموافقة الروسية الافراج عن عقود لصالح الاخيرة تتجاوز قيمتها 700 مليون دولار

ومع ذلك هل ان قرار 1409 يعني تغييرا ايجابياً لصالح الشعب العراقي؟ الجواب هو بالنفي: لان موارد الحكومة العراقية لم تعد اليوم كافية لتغطية مستحقات المرحلة الاخيرة من برنامج النفط مقابل الغذاء التي انتهت في 30 آيار الماضي. علما بان قرار بغداد بوقف تصدير النفط لمدة شهر "تأييداً" للانتفاضة الفلسطينية، افقد العراق ما يقارب 2،1 مليار دولارا من العوائد بما زاد العجز في برنامج النفط مقابل الغذاء ليصل الى حوالي اربع مليارات دولار.

- ان القرار 1409 يعني عمليا اعترافاً امريكيا بفشل سياسة العقوبات بعزل النظام العراقي ناهيك عن اسقاطه، اي فشل سياسة الاحتواء، بل ذهب الرئيس بوش (رويترز 22/5/2002) الى اكثر من ذلك بقوله ان سياسة لاحتواء العراق لن تنجح بالنظر الى سعي العراق لامتلاك اسلحة للدمار الشامل، واضاف قائلا: "كلمة الاحتواء لن تنجح اذا كان شخص ما لديه القدرة على اطلاق سلاح الدمار الشامل".

ومع ذلك سيكون للقرار الاخير فائدة لواشنطن في تحييد الجانب الانساني للعقوبات الاقتصادية، حيث لم تعد الولايات المتحدة او بريطانيا او اي دولة عضو في مجلس الامن تتحمل مسؤولية رفض او تأخير اعتماد العقود، بل لجان الامم المتحدة الفنية، الامر الذي يرفع عبىء الانتقاد عن واشنطن ولندن ويكرسه على اللجان الفنية التي هي اكثر حساسية للانتقاد وبالتالي للابتزاز الاعلامي العراقي.

اضافة الى اظهار وحدة مجلس الامن بما يفسح المجال للتفرغ لملف الاسلحة المحظورة. وسيكون ثمن تساهل واشنطن في قرار 1409 تشددها في اي قرار جديد بشأن عودة المفتشين الدوليين للعراق.

فالخارجية الامريكية (بعد احداث 11 أيلول) ليست بوضع يسمح لها بالتساهل في هذا الشأن، خاصة وان هناك اطرافا امريكية (الدفاع والكونغرس) لا يعتقدان بان عودة المفتشين كفيلة بازالة الخطر العراقي.

اضافة الى ان الادارة الامريكية اعطت خطر اسلحة الدمار الشامل الاولوية في سياستها الخارجية باعتباره جزءا من المعركة ضد الارهاب. كما ان التقارب الروسي الامريكي يعتمد في احد اركانه على محاربة الارهاب بما في ذلك اسلحة الدمار الشامل، بما لا يعطي روسيا هامشا للمناورة لصالح العراق.

وعليه فان صدور قرار جديد من قبل مجلس الامن بشأن اسلحة العراق المحظورة وعودة المفتشين سيكون المحطة القادمة في طريق المواجهة الامريكية العراقية.

ان قناعة بغداد بجدية الموقف الامريكي واستعداده لاستخدام قواته العسكرية لغزو العراق دفع الحكومة العراقية لتغيير الكثير من نهجها بهدف احتواء الموقف الامريكي، ومن هنا جاءت المرونة العراقية في قمة بيروت بعد تصلبها قبل عام في قمة عمان.

ولكن عودة المفتشين تثير الاشكالية التالية:

فبغداد قد تكون مستعدة للتعاون مع المفتشين الدوليين اذا كان في ذلك ضمانة بعدم استخدام القوة الامريكية لاسقاط النظام، او استعدادا لرفع العقوبات تماما، ولكن واشنطن غير مستعدة لاعطاء مثل هذا الوعد. وعليه قد تجد بغداد في عودة المفتشين عملية استطلاع لتسهيل الغزو الامريكي.

كتب جيمس داو (James Dao) في النيويورك تايمز بتاريخ 17 آيار المآضي تحت عنوان: "قلق البنتاغون من اسلحة العراق الكيماوية" يؤكد ان مخاوف الاخيرة من استخدام صدام لهذه الاسلحة هو الان من اهم الاعتبارات التي تدرسها واشنطن والتي قد تكون سبباً لتأخير العمليات العسكرية ضد العراق.

وعليه قد تعتبر بغداد ان مهمة فرق التفتيش هو ازالة هذا الغموض، بما يجعل من قناعتها بعدم حيازة العراق لمثل هذه الاسلحة حافزاً امريكيا لضرب النظام العراقي وليس العكس.

وبالمقابل اذا كانت بغداد تملك مثل هذه الاسلحة فليس من مصلحتها الكشف عنها، باعتبارها الرادع الاخير بيد النظام ضد هجوم امريكي او انتفاضة شعبية.

واذا كانت عودة المفتشين، كما تقول روسيا وفرنسا، فرصة لبغداد لتحاشي الضربة، فان الاخيرة قد تجد ان الوقت الذي يمكن ان يكسب سيكون موقتاً خصوصا وان فريق التفتيش بامكانه افتعال أزمة بأي وقت بما يعطي واشنطن المبرر لضربه دون انتظار.

وبالمقابل رفض بغداد عودة المفتشين سيعطي واشنطن المبرر والحجة لضرب النظام العراقي بعد ان فشلت في الصاق تهمة التعاون مع القاعدة.

ان بغداد في وضع لا يحسد عليه، واحس الخيارات بالنسبة لها مر.

❋ ❋ ❋

استطاع الملف العراقي بدعم اشتراكات القراء من افراد ومؤسسات ومن مبيعاته في المكتبات، الاستمرار في الصدور دون انقطاع منذ العدد الاول في كانون الاول/ديسمبر 1991. وبات عن جدارة مرجعا فكريا وتوثيقيا للقضية العراقية، كما فتحت صفحاته لمختلف التيارات، مما اضطررنا الى زيادة صفحاته من 32 صفحة الى ان جاوزت السبعين صفحة.

ان الملف العراقي تجربة في الممارسة الليبرالية المستقلة فكرا ومالاً، وهذا يفسر استمرار صدوره، وبذات الوقت يفسر محاولات البعض -من اوساط حكومية او معارضة- التشكيك فيه بتهمة او اخرى.

ان استقلالية الملف العراقي لا تعني رفض التعاون والمطالبة به مع اطراف عربية ودولية لخدمة قضايا الشعب العراقي وخلاصه من الدكتاتورية، ولكن هيئة تحرير الملف العراقي ليست مع تحويل العمل السياسي الى باب ارتزاق على حساب معاناة شعبنا.